اقتصاد

يومياً ٥ آلاف عائلة تسجل دوراً

«محروقات» لـ«الوطن»: توزيع أكثر من مليوني لتر مازوت على العائلات في دمشق

| رامز محفوظ

كشف مدير في شركة «محروقات» لـ«الوطن» عن توزيع أكثر من مليوني لتر مازوت تدفئة على العائلات في دمشق، حتى تاريخه، أي إن المادة وصلت إلى أكثر من ١٠ آلاف عائلة، في وقت زاد عدد العائلات المسجلة على المادة على ٧٥ ألفاً، مبيناً أن وسطي العائلات التي تسجل على المادة يومياً يقرب من ٥ آلاف عائلة في دمشق.

وأوضح أنه بسبب الإقبال الشديد من العائلات للتسجيل على مادة مازوت التدفئة في دمشق تم تأجيل حصول العائلات على المادة، لافتاً إلى أنه حالياً يتم توزيع المادة على العائلات بعد ١٥ يوماً على الأقل من التسجيل، مشيراً إلى أن محروقات دمشق تستطيع أن توزع مازوتاً لحوالي ٢٥٠٠ عائلة كل يوم وليس لها قدرة للتوزيع على ٦٠ ألف عائلة بيوم أو يومين.

وبيّن أنه بمجرد تسجيل العائلة على الدور وحجز مادة مازوت التدفئة، فإن العائلة تضمن حقها بالمادة، لافتاً إلى أن المادة متوافرة وموجودة وستصل إلى جميع العائلات المسجلة عليها.

ونوه بأن العائلات التي سجلت على المادة ورفضت التعبئة عند وصول الصهريج إليها لسبب ما سيتم تأجيل حصولها على المادة لبداية تشرين الأول القادم.

ولفت إلى أن التسجيل على مازوت التدفئة لهذا الموسم مريح للجميع، وأن أفضل الوسائل للتسجيل على المادة من خلال الاتصال على الرقم (نجمة ٩٨٨٤ ومن ثم مربع)، إضافة إلى تطبيق «وين» الموجود على صفحة شركة محروقات أو شركة تكامل عبر فيسبوك، وهو ليس مخصصاً للتسجيل على مادة المازوت فحسب، وإنما يقوم بأرشفة كل البيانات التي تتعلق بالمواطن والسيارة ومازوت التدفئة والغاز، والتطبيق يمكن تحميله على أجهزة الهاتف بسهولة، من خلال رابط التطبيق، وهو يدير بيانات الشخص، بمعنى إذا حصل الشخص على أسطوانة غاز فإنه من خلال هذا التطبيق يتبين متى يحصل على الأسطوانة الثانية، وإذا عبأ بنزيناً يتبين من خلال التطبيق الكمية المتبقية له للتعبئة.

ونوه بأن التطبيق مخصص لإدارة البطاقة الذكية، ومن خلاله يعرف الشخص كذلك أقرب محطة وقود له عند السفر يمكن أن يعبأ منها البنزين، ويعطي كذلك أقرب خمس محطات مؤتمتة قريبة على الشخص.

وعن موضوع توزيع كمية ٥٠ لتراً على الأعزب في دمشق، لفت المدير إلى أن هذا الموضوع قيد الدراسة حالياً، مبيناً أنه لم يتم تخصيص الأعزب بأي كمية من مازوت التدفئة حتى تاريخه، والأولوية حالياً بالتوزيع على العائلات، وعندما يتم إنجاز موضوع التدفئة للعائلات من الممكن أن يتم إقرار موضوع توزيع مازوت التدفئة على الأعزب.

إجراءات حكومية احترازية لاستقرار الأسواق.. ووزير المالية: ضرب المهربين والمحتكرين بيد من حديد والتشدد بالرقابة على الأسعار

| الوطن

أقرّ مجلس الوزراء حزمة من الإجراءات الضرورية والاحترازية لتحقيق استقرار نسبي في الأسواق، وتأمين السلع والمتطلبات الأساسية للمواطنين بأسعار منافسة وجودة ونوعية مناسبة، وذلك خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس.

وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تضمنت الإجراءات المتخذة الطلب من وزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والعدل والداخلية والأجهزة الرقابية التشدد بضبط الأسواق ومكافحة الاحتكار والتهريب، وفتح المستودعات المخالفة ومصادرة البضائع المهربة والمحتكرة وبيعها في صالات المؤسسة السورية للتجارة.

وكلف المجلس وزارة الاقتصاد ومؤسسة التجارة الخارجية الاستيراد المباشر للسلع والمواد الأساسية غير المنتجة محلياً، وتوفيرها للمؤسسة السورية للتجارة بالأسعار المناسبة.

من جانبه، صرّح وزير المالية مأمون حمدان للصحفيين بأن هناك إجراءات حكومية كفيلة بضبط الأسواق وضرب المهربين والمحتكرين بيد من حديد، والتشدد بالرقابة على أسعار السلع، وخاصة الاستهلاكية، التي تؤثر على أصحاب الدخل المحدود، مبيناً أن مجلس الوزراء وجه بتوفير التمويل اللازم لمؤسسة التجارة الخارجية بهدف تمكينها من استيراد مختلف السلع الضرورية في السوق المحلية لتلبية احتياجات المواطنين.

هذا ووافق المجلس على الآلية التنفيذية لمنح قروض للموظفين بقيمة ٣٠٠ ألف ليرة سورية، موزعة على ستة أشهر من دون فائدة، ومن غير كفلاء، بمعدل ٥٠ ألف ليرة شهرياً، على أن يتم تسديد القرض على مدى ٤ سنوات، كما تقوم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتقديم الضمان في حال تم منح قروض دون فائدة للمتقاعدين.

كما تم تكليف وزارات الزراعة والتجارة الداخلية والاقتصاد والصناعة تحديد السلع المطلوب تكثيف إنتاجها محلياً، وتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعة والزراعة، وإعداد قائمة بالمستوردات ذات الأولوية بالتمويل من المصارف الخاصة، إضافة إلى تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتفعيل دور صندوق المعونة الاجتماعية.

واعتمد المجلس خطة وزارة الإعلام لتفعيل عمل مديرية الإعلام التنموي ودورها في مواجهة الآثار والتداعيات والمفرزات السلبية للحرب على مختلف الشرائح المجتمعية والقطاعات، ونشر التوعية بثقافة الحفاظ على المال العام والمرافق العامة، ونشر قيم التسامح والتعاون ونبذ العنف وتعزيز دور الشباب في بناء المجتمع.

كما أقر المجلس الإستراتيجية الوطنية للإسكان ونتائج المؤتمر الذي نظمته وزارة الأشغال العامة والإسكان، واعتماد التوصيات العامة للمؤتمر فيما يخص عدالة توزيع السكن الاجتماعي وربط الخطط والمشاريع الإسكانية بخطط النقل ومشاريعه ومتابعة العمل لإنجاز الخريطة الاستثمارية المتعلقة بالسكن.

وفي تصريح للصحفيين أكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أنه تم البدء فعلياً بتنفيذ المصفوفة الأولى من محاور المؤتمر الوطني للإسكان الذي عقد في الثالث من الشهر الماضي، متمثلة بالبيانات والإحصاء.

وأوضح أنه ستتم إقامة ورش عمل وندوات حول الآلية التنفيذية لمحاور المؤتمر بهدف وضع أسس الإستراتيجية الوطنية للإسكان.

وزير الإسكان: ورش عمل وندوات لوضع أسس الإستراتيجية الوطنية للإسكان

العش لـ«الوطن»: يستهدف الموظفين وأسرهم والمتقاعدين بما لا يقل عن ٥ ملايين شخص

مشروع وطني للتأمين الصحي يضمن تحسين الخدمات وزيادة التغطيات

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» عن موافقة لجنة السياسات المالية في رئاسة مجلس الوزراء على المشروع الوطني للتأمين الصحي، الذي عملت عليه وزارة المالية بهدف دعم مشروع التأمين الصحي وتطويره واشتماله على كل العناصر التي من شأنها تحقيق خدمات صحية أفضل.

وعن الشرائح التي يستهدفها المشروع الوطني للتأمين الصحي بين العش أنها ثلاث شرائح، الأولى هي شريحة العاملين في الجهات العامة من مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية، بينما يستهدف المشروع في الشريحة الثانية أفراد أسر هؤلاء العاملين، وفي الشريحة الثالثة المتقاعدون.

وبين أن إجمالي عدد المستهدفين في الشرائح الثلاث لا يقلّ حالياً عن ٥ ملايين شخص وفق تقديرات أولية.

وتوقع العش أن يدخل المشروع حيز التنفيذ مع النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ في حال استمر العمل على إنجاز المشروع بالوتيرة الحالية نفسها، إذ تم منح الجهات المعنية بالمشروع ٤٥ يوماً لبحث وتحديد الآليات التنفيذية للمشروع، ليتم بحثها مع اللجان الخاصة في رئاسة مجلس الوزراء، واعتماد الآليات والتطبيقات الممكنة والأكثر فاعلية منها بما يخدم القدرة على تنفيذ المشروع.

وبين أن المشروع سيبدأ العمل به من الشريحة الأولى، وبعد استيفاء تطبيقات المشروع لهذه الشريحة وتحقيق خدمة التأمين الأفضل لها، يتم الانتقال للشريحتين الثانية والثالثة، إضافة للانتقال لشرائح جديدة تغطي معظم فئات المجتمع، وسيتم الاستفادة من المرافق التي تقدم الخدمات الصحية واستثمارها لدعم المشروع وتحسين خدماته.

ولجهة تأمين التمويل اللازم لهذا المشروع بين أن الحكومة تعمل على خطة وسياسة تمويل خاصة لهذا المشروع.

وبين العش أن الكثير من مؤشرات الخدمات الصحية سوف تتحسن، لجهة جودة الخدمات كون تعديل وزيادة أجور وتعرفات مزودي الخدمة سوف يدفع نحو تقديم خدمة أفضل للمؤمن له.

كما بين أن سقوف التغطيات سوف ترتفع في المشافي والوحدات العلاجية المختلفة، وانه سيم التوسع في التغطيات التي يقدمها التأمين الصحي لتشمل كل الخدمات الصحية التي يحتاجها المؤمن لهم، منوهاً بأن التوسع بالأتمتة الشاملة وجودة السجل الصحي الإلكتروني سوف يخفض حالات سوء الاستخدام إلى حدودها الدنيا.

وكان من أهم العناوين التي حملها مشروع التأمين الصحي الذي تقدمت به وزارة المالية لرئاسة الوزراء تتجه نحو تعديل رأسمال شركات التأمين ليصبح ٣ مليارات ليرة و٥ مليارات ليرة للشركات العاملة في إعادة التأمين، والالتزام في تطبيق معايير الحوكمة وإنجاز وثيقة التأمين باللغة العربية، وتوافر ملاءة مالية تمنع الشركة العاملة في قطاع التأمين من التعثر، وتبني الشركات سياسة استثمارية واضحة وربط التعامل بالقطع الأجنبي بموافقة هيئة الإشراف على التأمين، والعمل على صناديق لتعويض متضرري حوادث السير جسدياً، إضافة لالتزام شركات التأمين التكافلي بأحكام الشريعة الإسلامية، والتقيد بمعايير مكافحة غسل الأموال.

وكان رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني بين في تصريح سابق لـ«الوطن» أن هناك العديد من الصعوبات التي يعاني منها التأمين الصحي في سورية، مثل ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمنظومة التأمين الصحي، والفجوة بين القسط التأميني والخدمة التأمينية المقدمة، وعزوف بعض مزودي الخدمة عن استقبال المرضى المؤمنين بسبب ارتفاع التكاليف الطبية، ومنها المستهلكات الطبية وقيم الخدمات المقدمة، وضعف البنية المؤسسية الناظمة لعمل التأمين الصحي، وعدم توافر البنية التشريعية الناظمة للتأمين الصحي، إضافة لضعف مؤهلات الكادر الوطني في مجال التأمين الصحي، وضعف مستوى الثقافة التأمينية لدى المواطن السوري، وضعف دخل المواطن السوري، والتباين في درجة تقديم الخدمة الطبية بين المناطق والمحافظات.

دراسة لإعلان مسابقة لاختيار موظفين جدد منهم

وزير «التموين» يحذر المراقبين من أي خطأ

| علي محمود سليمان

علمت «الوطن» من مسؤول حكومي بأن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف تعامل بحزم شديد مع مراقبي التموين، خلال اجتماعه معهم الأسبوع الماضي من أجل تشديد الرقابة على الأسواق، وخاصة بعد ارتفاع الأسعار بالترافق مع سعر الصرف.

وكانت لهجة الوزير حادة جداً عند إعطاء التوجيهات للمراقبين وتحذيرهم من أي خطأ يحصل خلال تأدية عملهم، نظراً لأهميته، وحرصاً على دور الوزارة في ضبط المخالفين، وسمعة المراقبين.

وعلى ما يبدو فقد كثرت المخالفات التي يرتكبها بعض مراقبي التموين خلال تأدية عملهم، ما يؤثر سلباً في دور الوزارة المنوط بها والمتمثل بحماية المستهلك بالدرجة الأولى ومنع التلاعب والغش في الأسواق.

ومن بعض المخالفات التي يرتكبها بعض المراقبين تنظيم ضبوط في محطات الوقود بمخالفة عدم الإعلان عن الأسعار، في حين أن سعر المشتقات من مازوت وبنزين معلن ومعروف للجميع ولا يحتاج إلى إعلان أسعار، ما يشير إلى أن بعض المراقبين يبحثون عن المخالفات البسيطة لتعبئة دفاتر المخالفات ليس إلا، أو بالاتفاق أحياناً مع بعض أصحاب الفعاليات التجارية لتمرير المخالفات الحقيقية وتمويهها بمخالفات بسيطة، غراماتها صغيرة.

بالعودة إلى ضبوط شهر آب الماضي، يلاحظ أن مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار كانت الأعلى، إذ بلغت ١١٠٦ مخالفة، بينما لم تنظم سوى ١٨ مخالفة لمواد مجهولة المصدر، والغش في البضاعة فقط ٤٨ مخالفة، ولم تتم إحالة إلا ٥٧ تاجراً إلى القضاء، ما يعتبره مراقبون مؤشراً لعدم تنفيذ عمل دوريات الرقابة التموينية بالشكل المطلوب منه، فمثلاً هناك حالة لضبط مواد مجهولة المصدر لمحل بقالة تم العثور فيها على علبة جبنة واحدة مجهولة المصدر.

ويبدو أن الوزير النداف يتابع أداء المراقبين عن قرب، وبشكل دقيق، إذ إنه رفض الكثير من الطلبات التي تقدم بها العديد من الموظفين في المؤسسات التابعة للوزارة من أجل نقلهم لمديرية حماية المستهلك للعمل كمراقب تمويني، ويبدو أن الغاية من هذه الطلبات –بحسب ما علمت «الوطن»– باتت واضحة للوزارة، وهي الاستفادة من هذه الوظيفة بما يخالف الدور المطلوب منها.

هذا وتتم حالياً دراسة إمكانية إجراء إعلان مركزي في كل محافظة لتوظيف مراقبين جدد بهدف رفد المديريات بدم جديد وتدريبه على الأسس الجديدة وملء الشواغر في احتياجات كل محافظة من المراقبين التموينيين، وهناك إمكانية للاستفادة من المهندسين الذين تم تعيينهم مؤخراً في الوزارة لتدريبهم على هذه المهمة، ويجري البحث في ضرورة تفعيل الدور النسائي في دوريات حماية المستهلك.

ويبدو أن الوزير عاقد العزم لمحاسبة المخالفين من المراقبين، إذ سيتم اتخاذ أقصى العقوبات بالمراقبين المخالفين والمتورطين بتزوير ضبوط تموينية والتلاعب بها، كما تدرس الوزارة مقترحاً لتعديل آلية تقييم المراقب.

يذكر أن الوزارة كانت قد عدلت في آلية عمل دوريات حماية المستهلك واتجهت إلى الدوريات المتخصصة وتقسيم الأسواق إلى قطاعات وتحديد المهام لمنع التضارب في عمل الدوريات والضبوط التي يتم تنظيمها.

أهداف الحكومة الزراعية للموسم القادم:

تأمين المحروقات للمزارعين واستثمار الأراضي المحررة وإنتاج ١,٣٣ مليون طن كرز وفستق حلبي

| هناء غانم

أقرت الحكومة مؤخراً مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ومراجعتها، لإيجاد البدائل للمساحات غير المنفذة.

مدير التخطيط في وزارة الزراعة هيثم حيدر أوضح أن مناقشة الخطة الزراعية الإنتاجية تمت من خلال الجهات المعنية كافة عن طريق لجنة مركزية برئاسة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي ولجان زراعية فرعية، كما استمر العمل باعتماد الكشف الحسي لتنفيذ خطة المحاصيل الحقلية والخضراوات والأشجار المثمرة في الموسم الزراعي (٢٠١٩/٢٠٢٠) من اللجان المكانية، وذلك لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية بناء على طلب صاحب العلاقة، واعتباره وثيقة للحصول على مستلزمات الإنتاج نقداً ومنح شهادات المنشأ، وذلك للمساحات المخطط لها حصراً مرجعية، بحيث لا يتم اعتماد هذه الوثيقة كمستند ملكية لدى أي جهة من الجهات الرسمية.

وفي مجال تنفيذ الخطة، بيّن أنه تم التنسيق مع الجهات المختصة للعمل على نقل آمن لمستلزمات الإنتاج ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق، إضافة إلى التنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية والمحافظين لتأمين احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات، وإيلائها الأولوية اللازمة، مع تأمين مستلزمات استثمار الأراضي المحررة والتنسيق مع الجهات المعنية لتسهيل عودة الفلاحين لاستثمار أراضيهم.

ولفت حيدر إلى أنه تم وضع التخطيط المتعلق بزراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والقطن والشوندر والتبغ إضافة إلى بعض الرئيسية مثل الشعير والبطاطا، مؤكداً أنه تم وضع التخطيط التأشيري للمحاصيل ضمن مجموعات محاصيل، منها البقولية الغذائية والمحاصيل الزيتية، إضافة إلى النباتات الطبية والعطرية.. وغيرها من المحاصيل والخضر الشتوية والصيفية، وذلك لإعطاء الفلاحين حيزاً مهماً في مجال اختيار المحاصيل التي يرغبون في زراعتها.

وأوضحت الخطة الإنتاجية أنه تم التخطيط لزراعة المحاصيل الصناعية وفق احتياجات وزارة الصناعة.

وأشار حيدر إلى أن أهم ما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠١٩- ٢٠٢٠ هو دخول كامل الأراضي المحررة في الخطة الإنتاجية الزراعية مع استمرار عودة المزارعين إلى أراضيهم نتيجة تحسن الوضع الأمني، إضافة إلى زيادة المساحات المروية المخططة نتيجة تحسن الوضع المائي للآبار وارتفاع مخازين السدود الناتج عن زيادة الهطلات المطرية، والاستمرار بتأهيل شبكات الري الحكومية، وزيادة خطة إنتاج الغراس المثمرة والحراجية لإعادة تشجير المساحات المتضررة.

والأهم أنه تمت إعادة العمل بمشروع التحول للري الحديث، ومنح القروض للمزارعين، إذ تم تخصيص مبلغ ملياري ليرة سورية لذلك، كما تم تعديل نسبة الدعم المقدم ليصبح ٦٠٪ للشبكات الممولة نقداً، و٥٠٪ للشبكات الممولة بقرض.

إضافة إلى تشجيع زراعة المحاصيل العلفية لتغطية النقص الحاصل من الأعلاف، وتقليص الفجوة العلفية، من خلال تقديم الدعم لبعض هذه المحاصيل، إذ تم تخصيص مبلغ ٤ آلاف ليرة سورية للدونم لمحاصيل الكرسنة والبيقية والجلبانة، وألفي ليرة للدونم للفصة والذرة الصفراء، إضافة إلى اعتماد أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض والجفاف لبعض المحاصيل.

هذا وتجاوزت المساحات المروية ١,٤٢ مليون هكتار للموسم القادم، أي بزيادة ٥٩٨٤ هكتاراً عن الحالي، وتقرر زراعة وإنتاج القمح المروي والبعلي، إضافة إلى مجموعة من الأقماح والشعير بأنواعه، والشوندر الخريفي والشتوي والقطن والبطاطا والتبغ.

أما الأشجار المثمرة فقد بينت الخطة أنه تم اعتماد زراعة الفستق الحلبي والكرز والمشمش على مساحة ٤٣,١٥ آلاف هكتار لإنتاج أكثر من ١,٣٣ مليون طن.

وذكرت الخطة أنه تم اعتماد خطة جديدة لإنتاج الغراس المثمرة لإنتاج نحو ٢٧٤٠ ألف غرسة، إضافة إلى ذلك، تم وضع مخطط للأهداف الإنتاجية للثروة الحيوانية والدواجن.